قرائن التعليل الإسنادية عند الإمام أحمد من خلال كتابه
((العلل ومعرفة الرّجال))

د . صالح علي الفرجاني أبوخريص.
قسم اللغة العربية الدراسات الاسلامية
كلية التربية- غريان/ جامعة الجبل الغربي

مقدمة:

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله(ﷺ).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[2].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا(71) ﴾[3].

أمّا بعد

فإنّني لما تقدمت ببحث سابق يتعلّق بأجناس العلل عند الإمام أحمد من خلال كتابه ((العلل ومعرفة الرّجال)) وقفت على أنّ الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) - رحمه الله تعالى - يشير إلى وجود قرائن لتعليل الأسانيد يمكن للباحث في أسانيد الحديث النبوي، أن يتحقّق من خلالها بوجود العلّة في الإسناد إن وجدت به، وهذا أمر لا تكاد تلمسه في الكتب التي صنّفت في العلل

أو في الرّجال، الأمر الذي دعاني إلى أن أسهم في إبراز هذه القرائن ببحث وسمته بـ : ((قرائن التعليل الإسنادية عند الإمام أحمد من خلال كتابه العلل ومعرفة الرّجال)).

والمقصود بقرائن التّعليل الإسنادية؛ كلّ ما يدلّ على وجود علّة خفية قادحة قد تلحق إسناد الحديث الواحد فتؤثر في صحته بعد اكتشافها.

والحقّ أنّه لا توجد قاعدة محدّدة للكشف عن مواطن وجود العلل التي تلحق الأحاديث سندا ومتنا، وإنّما يتوقف ذلك على اجتهاد المحدّث، وتتبّعه المضني وجمعه الْمُوعِبُ لطرق رواية الحديث الواحد، ومعرفة رجال كل طريق معرفة تامّة والبحث الدقيق عن ظروف تحمّل الرّواة وطرق أدائهم، ثمّ الفحص المتقن لكلّ ذلك وإجراء المقارنات، والتعمّق فيه بقصد الوقوف على ما لحقه من وهم أو خطأ أو تصحيف ، واستخراج ما وقع فيه من تحريف، اعتمادا على كثرة الممارسة من قبل المعَلِلِ للأحاديث، وطول تعامله مع الأسانيد وخبرته بمعرفة الرّجال.

قال الحاكم النيسابوري (ت 405هـ) مقررا هذه الحقيقة: " والحجّة فيه . أي علم العلل . عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير "[4]، أي لا توجد قاعدة محدّدة لمعرفة العلل عند علماء الحديث، وليس ثمّة ضابط معين سوى المشاركة ثمّ الخبرة والذكاء وهذا ما قرره ابن الصلاح بقوله: " وإنّما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب "[5].

وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن حصر طرق اكتشاف العلل، وإنّما كلّ ما يمكن اتباعه في سبيل اكتشافها، ما قام به النقّاد قديما وحديثا من جمع الطرق وملاحظة القرائن والملابسات التي حفّت الرّواية[6]، وقد أشار الخطيب البغدادي

إلى ذلك بقوله: " السبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف روّاته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط "[7].

أمّا يحي بن معين فيقول: " لو لم نكتب الحديث من خمسين وجها ما عرفناه"[8] وقال إبراهيم بن سعد الجوهري الحافظ: " كلّ حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم"[9]، ولذلك كان شعبة بن الحجاج لا يحدّث بالحديث الذي سمعه مرّة أو مرّتين ولا يعتد بذلك السّماع[10].

وكان أحمد بن حنبل يقول: " نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه ولم نضبطه، و كيف يضبطه من كتبه من وجه واحد "[11].

ولعلّ أقوال هؤلاء الأئمة الأعلام تظهر لنا أهمية القرائن في عملية النّقد عند المحدّثين، إلّا إنّني لم أجد بحثا مستقلا أو كتابا مفردا يبحث هذه الأهمية ، إلّا ما ورد من لمحات عابرة عنها في كتب بعض الحفاظ المتأخرين: كالحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه لـ((علل الترمذي))، والحافظ ابن حجر العسقلاني في ((النكت على كتاب ابن الصلاح)) أو في ((فتح الباري))، وابن القيم، وابن تيمية في بعض كتبهما، وإنّ جمع هذه القرائن ودراستها والتمثيل عليها من كلام الأئمة النّقدة لمن الأهمية بمكان، لأنّ الملاحظ على كتب علم العلل أنّها لا تشير إلى القرائن غالبا، وإذا أشير إليها فبعبارة موجزة وأسلوب دقيق، ممّا يختص بفهمه أهل هذا الشأن.

وعليه فلمّا اطّلعت على كتاب الإمام أحمد بن حنبل الموسوم: ((العلل ومعرفة الرّجال)) ووجدته قد ذكر فيه الكثير من القرائن الإسنادية عند تعليله للأحاديث وذكر فيه القرائن الرئيسة لمضانّ وقوع العلّة في الإسناد الواحد، كما بيّن قضية إيماء القرائن وأنّها قد تخفّ الأسانيد من حيث أحوال رجاله الخاصّة

والعامّة كما تحفّ صيغ التّحمّل والأداء، وما يعرض للإسناد من اتّصال وانقطاع ونحوه، فقررت أن أدعم القرائن التي اعتمدها بأمثلة وشواهد من كلامه وكلام غيره من الأئمة، لعلّي أجمع مفرّقا أو أُجلّي غامضا، فأستقري جزئيا أقوال العلماء، ثم أناقش ما ورد عنهم في كلّ مسألة، وأفرد كلّ قرينة منها بمطلب خاص أبيّنها فيه وأضرب لها أمثلة من كلام الإمام أحمد، أو من كلام غيره من الأئمة الأعلام مقسّما بحثي على مطالب أربعة، مع علمي بأنّي أرتقي صعبا رغم قلّة الزّاد، ولكن حسبي المحاولة فإن أصبت فالحمد لله.

المطلب الأوّل . قرينة سلوك الجادّة.

المطّلع في سلاسل أسانيد الحديث النبوي، يلاحظ أنّ كثيرا من سلاسل أسانيد الحديث مشهورة ومتداولة بين المحدّثين، تروى بها أحاديث كثيرة في مصادر الحديث، مثل: "مالك عن نافع عن ابن عمر " أو " أبي بردة عن أبيه " أو " حمّاد ابن سلمه عن ثابت عن أنس " أو "محمد بن المنكدر عن جابر" أو " الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة " أو " الزهري عن سالم عن ابن عمر " أو غيرها من الطرق المشهورة الأخرى.

ومثل هذه الأسانيد كثيرا ما يسرع إليها اللسان فيسبق إلى ذكرها، فإذا كان الحديث عن مالك بن أنس مثلا، فاللسان قد يسبق إلى ذكر السلسلة المشهورة له وهي المعروفة عند المحدّثين بالسلسلة الذهبية المتكوّنة من : "مالك عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ . "وقد يكون الحديث لمالك عن غيرهما فيقع الرّاوي في الوهم بذلك.

كما قد يكون الحديث عن حمّاد بن سلمه، عن ثابت مرسلا، وتأتي رواية الرّاوي عن بعض الضعفاء فيسبق لسانه إلى ذكـر الطريق المشهور المعهود المتّصل

فيرويه متّصلا هكذا: حماد عن ثابت عن أنس، فيقع السهو من الرّاوي.

وأمثال هذا النوع من الأخطاء الإسنادية يستدلّ بها النقّاد على مخالفة الرّاوي لغيره ابتداء، ثمّ يضاف إليها سلوكه الجادة . أي الطريق المعهودة . للرّاوي، والتي يعبّر عنها النقّاد بقولهم: " لزوم الطريق "[12]، أو : " سلوك الجادّة "[13]، أو: " أخذ طريق المجرّة "[14].

وغالبا ما يعتمد النّقاد على هذه القرينة في بيان خطأ الرّواة، لأنّ المحدّث المتقن الثّبت يقع له التمييز بين الطريق المشهورة والطريق الغريبة ولا يخطئ فيها، أمّا الرّواة الضعفاء فإنهم يسوقون الرّوايات مساقا واحدا، فإذا ما خالف الرّاوي الضعيف غيره من الثّقات الإثبات، ووجد أنّه سلك في روايته الجادّة بروايته للطريق المعهودة عن الشيخ، كان مسلكه هذا دليلاً على خطئه، لأنّ الطريق المعهودة لا تخفى على الحفّاظ، وفي هذا المعنى قال الحافظ ابن رجب الحنبلي:"... فإن كان المنفرد عن الحفّاظ مع سوء حفظه، قد سلك الطريق المشهور والحفّاظ يخالفونه فإنّه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه، لأنّ الطريق المشهورة تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرا فيسلكه من لا يحفظ "[15]، وفيما يلي أقدّم أمثلة ساقها الإمام أحمد لهذه القرينة ليستدلّ بها على وقوع الخطأ في بعض الرّوايات.

المثال الأوّل :

قال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله: " ثنا محمد بن فضيل، ثنا عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعه، عن أبي هريرة . ﷺ . عن النبي . ﷺ . : " أوّل زمرة يدخلون الجنّة على صورة القمر "[16]، فإنّه قال: عن عمارة بن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة[17].

والإمام أحمد يشير إلى أنّ ما قاله ابن فضيل، مخالف لما رُوِيَ عن أبي زرعه المخرّج في الصحيحين، وقد رواه عن أبي زرعه جرير، وعبد الواحد بن زياد[18]، وظاهر أنّ مراد الإمام أحمد التنبيه على أن ابن فضيل أخطأ في روايته لسند هذا الحديث، فالمحفوظ عنه أنّه يرويه: (**عن عمارة عن أبي صالح عن أبي هريرة**) فإذا جاء بعض الضعفاء ورواه كبقية أحاديثه الأخرى، وساقه مساقها هكذا: (**ابن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعه عن أبي هريرة**) تبيّن خطأه في هذه الرّواية، التي لزق الوهم فيها بابن فضيل الذي انقلب عليه الإسناد فإذا رواه عنه غيره من الرّواة بالإسناد المعهود، لم يكن ذلك نتيجة حفظه وإتقانه بل يكون نتيجة لسلوكه الجادة في الإسناد المعهود عنه[19].

المثال الثاني :

قال الإمام أحمد: **حدّثنا ابن فضيل، ثنا أبي، عن عمارة، عن أبي زرعه، عن أبي هريرة،** عن النبي ﷺ.: " اللهمّ اجعل رزق آل محمد قوتا "[20]، قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: قال أبي: كلّ شيء يرويه ابن فضيل عن عمارة، إلا هذا الحديث . يعني أنّه رواه عن أبيه عن عمارة . وبقية الأحاديث يرويها ابن فضيل عن عمارة[21] . يعني بلا واسطة، وهذه قاعدة مهمة، وقرينة قوية لتعليل رواية من يروي: " اللهمّ اجعل رزق آل محمد قوتا "، عن ابن فضيل بالطريق المعهودة وهي: **عن عمارة، عن أبي زرعه، عن أبي هريرة**" ويُسقِط من السند " **أبيه** " لأنّه قد خالف جمعا من الثّقات الذين يروونه بزيادة لفظ " أبيه " بين (ابن فضيل وعمارة) في السّند، فيصبح السّند عندهم: (**عن ابن فضيل، عن أبيه، عن عمارة**) مع ما يُزَاد إلى السند من سلوك الجادّة.

المثال الثالث :

حديث **حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن مُرَّة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه،** عن النّبي ﷺ. في حديث رفع اليدين في الصلاة[22].

وهذا الحديث رواه **شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البختري**[23]**، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل بن حجر،** عن النّبي ﷺ. .

وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن ذلك، فقال: " شعبة أثبت في عمرو بن مرّة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع شعبة على أبي البختري، عن عبد الرّحمن اليحصبي[24]، عن وائل؟ " .

والإمام أحمد يشير في إجابته هذه إلى أنّ الحديث بهذا الإسناد غريب لا يحفظه؛ أي من الحفاظ الآخرين، وهو بخلاف الطريق الآخر المشهور عن علقمة بن وائل، عن أبيه.

وقد أعلّ الإمام أحمد رواية حصين بقرينتين:

أولاهما: مخالفة حصين لمن هو أوثق منه وأثبت وأحفظ، وهو شعبة بن الحجاج.

ثانيتهما: سلوكه الطريق المشهورة (الجادّة) ممّا يؤكد عدم حفظه[25].

ومن خلال الأمثلة السابقة يتّضح أنّ الإمام أحمد يلفت نظر الباحثين النُّقاد إلى ضرورة مقابلة طرق إسناد الحديث الواحد، والتّحقق من رجال كلّ طريق منها، فإذا تبيّن للباحث مخالفة الرّاوي في سوق طريق الحديث، لمن هو أوثق منه فيه من طريق آخر ثم يسلك به الأوّل الجادة، فإن مسلكه هذا يدلّ على عدم حفظه ومظنّة قويّة لوقوع الوهم والخطأ المؤدي إلى العلّة في سنده، فتظهر العلّة بهذه القرينة ولا تعد خافية.

المطلب الثاني: قرينة عدم وجود الحديث في نسخة الشيخ.

قد يجد الباحث في بعض مصادر الحديث رواية لراوٍ عن شيخ ما، فإذا عاد إلى كتب الشيخ الجامعة لرواياته لا يجد هذه الرواية فيها، وربما يجدها لكن بغير الإسناد أو المتن الذي رواه به الرّاوي، فيستدلّ الباحث على وهم هذا الرّاوي في روايته لهذا الحديث، وهذه القرينة تُعَدّ عند المحققين من القرائن المهمّة التي استدلّ بها النقّاد على تعليل الرّوايات المعَلَّة، فكانوا إذا اختلفوا في حديث رجعوا إلى الكتب فيحتكمون إليها، قال عبد الله بن المبارك: " إذا اختلف النّاس في حديث شعبة بن الحجّاج، فكتاب غندر حكم بينهم "[26].

قال الحسين بن الحسن المروزي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كنت عند أبي عُوَانَة، فحدّث بحديث عن الأعمش، فقلت: ليس هذا من حديثك، قال: بلى ! قلت: لا، قال: يا سلامة، هات الدَرَج، فأُخْرِجَت، فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه فقال: صدقت يا أبا سعيد، فمن أين أُتِيتُ؟ قلت: ذُوكِرتَ به وأنت شاب، فظننت أنّك سمعته !![27].

قال يحيى بن معين: حضرت نُعَيم بن حمّاد بمصر، فجعل يقرأ كتابا صنّفه فقال: حدّثنا ابن المبارك، عن عون، وذكر أحاديث، فقلت، ليس ذا عن ابن المبارك فغضب وقال: تردّ عليّ ؟ قلت: إي والله، أريد زينك، فأبى أن يرجع، فلمّا رأيته لا يرجع، قلت: لا والله ما سمعت هذه من ابن المبارك، ولا سمعها هو من ابن عون قط !! فغضب، وغضب من كان عنده، وقام فدخل فأخرج صحائف، فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أنّ يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟! نعم يا أبا زكريا غَلَطْتُ، وإنّما روى هذه الأحاديث غير ابن المبارك، عن أبي عون[28].

ومن أمثلة هذه القرينة عند الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ ما أورده في كتابه الذي رواه عنه ابنه عبد الله بن أحمد ((العلل ومعرفة الرّجال)) ما يلي:

المثال الأول :

قال عبد الله بن أحمد: حدثني مجاهد بن موسى، قال: ثنا محمد بن عبيد، قال: حدّثنا مسعر، عن يزيد الفقير، عن جابر، قال: أَتَتِ النّبي ـ ﷺ ـ بواكي فقال: "اللهمّ اسقنا غيثا مغيثا مريئا مربعا نافعا غير ضار عاجلا غير آجل " قال: فأطبقت عليهم[29]، فحدّثت أبي بهذا الحديث. فقال أبي: أعطانا محمد بن عبيد كتابه عن مسعر فنسخناه، ولم يكن هذا الحديث فيه، ليس هذا بشيء. كأنّه أنكره من حديث محمد بن عبيد.

قال عبد الله : قال أبي: وحدّثناه ـ يعني الحديث السابق ـ يَعْلَى أخو محمد قال: حدّثنا مسعر، عن يزيد الفقير مرسلا، ولم يقل بواكي، خالفه "[30].

فالإمام أحمد يُعِلُّ رواية محمد بن عبيد[31] ويستنكرها، ويعتبر هذا الحديث ليس من حديثه، وإنّه وقع له الوهم فيه، واستدلّ على ذلك بقرينتين هما:

الأولى: مخالفة يعلى بن عبيد[32] لأخيه محمد، وهو أوثق منه عند الإمام أحمد، قال ابن هانئ: " سُئِلَ – يعني أحمد – عن يَعْلَى بن عبيد، وأخيه محمد بن عبيد، فقال: يعلى صحيح الحديث، وكان في بدنه صالحا، وكان محمد أخوه يخطئ ولا يرجع عن خطئه، وكان يظهر السّنّة "[33].

وقال الكرماني: " كان أحمد بن حنبل يقول: محمد بن عبيد الطنافسي، كان رجلا صدوقا، وكان يعلى أثبت منه "[34].

وقد خالف يعلى أخاه محمدا في هذه الرّواية في أمور:

الأول: من حيث سند الرّواية، فمحمد يرويها عن يزيد الفقير، عن جابر مرفوعا بينما يرويها أخوه يعلى عن يزيد الفقير مرسلة.

الثاني: خالفه في متن الرّواية، فمحمد يثبت لفظ (بواكي) فيها، بينما يعلى لم يذكره في متن الحديث.

الثالث: وهي عدم وجود هذا الحديث في كتاب محمد ابن عبيد، عن مسعر، ممّا يدلّ على أنه ليس من حديثه، أو أنّه عوّل فيه على حفظه فوهم في ذلك.

المثال الثاني:

قال المرّوذي: قال أبو عبد الله في حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر . في مثل قصّة ذي اليدين . فقال: كان يقول . يعني أبا أسامة . عن هشام، عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ثم يقول: عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر ... مثله.

قال يحيى بن سعيد: إنّما هو في كتاب عبيد الله مرسل، وما ينبغي إلا كما قال يحيى، وأنكره[35].

وقد عللّ الإمام أحمد رواية أبي أسامة لحديث ذي اليدين عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا، واستدلّ على تعليل هذه الرّواية المرفوعة، بما رواه عن يحيى بن سعيد القطّان من أنّ هذه الرّواية موجودة في كتاب الشيخ عبيد الله مرسلة، فكيف تكون في رواية أبي أسامة مخالفة لما في أصل الشيخ، وهذه قرينة قوية على تعليل رواية أبي أسامة، ولذلك استنكرها.

المطلب الثالث : قرينة اختلاط الرّاوي.

اختــلاط الرّواة من أهــم القـرائن التي يوليـها النّقـاد اهتمامهم في تعـليل الأحاديث التي ينفرد بها روّاتها عن غيرهم من الثقات أو يخالفونهم فيها. والاختلاط لغة: فساد العقل[36].

واصطلاحا: عدم انتظام الأقوال بسبب خرف، أو عمى، أو احتراق كتب... أو غير ذلك[37].

وتوجد أسباب كثيرة تؤدي إلى الاختلاط، مثل كبر السنّ المؤدي إلى الخرف كالذي وقع لعطاء بن السائب الثقفي الكوفي، وقد يكون بسبب احتراق كتب الرّاوي كما حدث مع عبد الله بن لَهِيعَة المصري، وربما يكون لذهاب بصر كالذي وقع لعبد الرّزاق بن همام الصَغَاني.

كما توجد أسباب أخرى أدّت بأصحابها إلى حصول الاختلاط لهم، فحفص بن غياث النّخعي اختلط بسبب تولّيه القضاء، وسهيل بن أبي صالح أصيب بشجّة في رأسه فحصل له الاختلاط بسببها[38]، ومنهم من يختلط لفقد عزيز لديه كولده ونحوه فمحمد بن عبد القادر الحنبلي اختلط لموت ولده[39].

واختلاط الرّواة ليس على مرتبة واحدة، بل توجد له مراتب متفاوتة، فمنهم من كان اختلاط ضعيفا، ومنهم من يكون اختلاطه شديدا[40]، بحيث لا يُقْبَل حديثه بعد الاختلاط، أمّا ما كان من حديثه قبل الاختلاط فهو مقبول بشرط أن يرويه عنه من سمع منه قبل اختلاطه، لأنّ رواية من سمع منه بعد اختلاطه يكون الغالب عليه الوهم والخطأ، وأمّا الذي سمع منه قبل اختلاطه وبعده ولم يتميّز حديثه فيتوقّف فيه ويسبر حديثه فإن وافق رواية الثّقات قُبِلَ، وإن خالفهم رُدَّ.

وأمّا من كان اختلاطه ضعيفا، فالمتحقّق قبول روايته مطلقا، إلا إذا تبيّن خطأه في حديثه بعينه، ويُعْرَفُ ذلك بجمع الطرق وسبر الرّوايات، وهذه طريقة الشيخين في صحيحيهما[41].

أمّا من اختلط وتوقّف عن الرّواية طواعية أو مُنِعَ من التّحديث، فهذا يقبل حديثه مطلقا لامتناعه عن التّحديث[42]، ومَن اختلط مِن هؤلاء سعيد بن عبد العزيز التنوخي الذي كان لا يجيز ما يعرض عليه من الرّوايات بعد اختلاطه، ويقول: لا أجيزها[43]، ومنهم من منعه ولدُه من التّحديث بعد اختلاطه كجرير بن حازم؛ حيث حجبه أولاده من التّحديث ومنعوه من لقاء النّاس، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئا [44].

وتظهر أهمية معرفة من اختلط من الأئمّة الثقات؛ لأنّ معرفتهم تعدّ من مهمّات علوم الحديث، ومن القضايا التي اهتمّ بها النّقاد المحققون، لأنّ الفائدة من هذه المعرفة عظيمة، فالمحدّث الثقة تعتريه حالات ربّما يختلّ فيها ضبطه، وباعتباره ثقة في الأصل فقد يخفى أمره على من لا يدقّق في رواياته، ويمعن النّظر فيها ويكتفي في توثيقه بالحالة العامّة لهذا الرّاوي، دون اعتبار الحالة الاستثنائية له والتي تنزله عن رتبة الثقة إلى رتب أخرى قد تردّ بها روايته.

فرواية الثّقة الثّبت لحديث يتفرّد بروايته، أو يخالف فيه غيره من الثّقات إذا كان ممّن وُصِفَ بالاختلاط ، فيه دلالة قويّة على وَهْمِهِ وخَطَئِهِ في تلك الرّواية.

ونظرا لأهمية هذا الأمر فقد أولاه المحدّثون عناية فائقة، فما فتئ الأئمة ينبهون على من اختلط من الثّقات، ويحددون زمن اختلاطه، وامتداد مدّته، ومن روى عنه قبل الاختلاط وبعده، ومن روى عنه في الحالين، ومن روى عنه ولم تتميّز الحالة التي روى فيها، هل روى ذلك قبل الاختلاط أو بعده، ثم حددوا

سبب اختلاط كل مختلط ودرجته فيه، ممّا يؤكد دقّة عمل النّقاد واستيعابهم في دراسة الرّواة والمرويات وشمولية نظرهم ومرونة منهجهم، والمتصفّح لكتب العلل وكتب تراجم الضعفاء، لاشكّ أنّه يجد وفرة من الأمثلة على كلّ ما ذكر، ممّا حدا ببعض أهل الحديث إلى إفراد المختلطين بمصنّفات خاصّة، أذكرُ منهم على سبيل المثال لا الحصر: الحازمي، والعلائي، وبرهان الدين الحلبي، وابن الكيّال، كما أفرد الخطيب البغدادي بابا خاصّا في كتابه ((الكفاية)) ذكر فيه: "ما جاء في ترك السّماع ممّن اختلط وتغيّر"، وجعله ابن الصلاح نوعا من أنواع علوم الحديث ضمن (مقدّمته) المشهورة، وتبعه من جاء بعده من النّقاد، إلا إنّني لم أجد من ربطه بالجانب العملي التطبيقي النّقدي عند الأئمة، سوى ما ورد عند الحافظ ابن رجب الحنبلي في (شرحه لعلل الترمذي)، فإنّه ذكر بعض النّماذج من ذلك، وأشار إلى أهمية هذا الأمر في التعليل.

ونظرا لقلّة الأمثلة التي أوردها ابن رجب في شرحه المشار إليه قريبا، فإنّني رأيت من الأهمية أن أتوسّع بعض الشيء في ذكر أمثلة أخرى لم يذكرها .

أولاً. من كلام الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرّازيين:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: " سألت أبي عن حديث رواه شريك، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس، أنّ النبي . ﷺ . احتجم وهو صائم محرم، فقال: هذا خطأ ! وأخطأ فيه شريك، وروى جماعة هذا الحديث، فحدّث شريك هذا من حفظه بآخرة، وكان قد ساء حفظه فغلط فيه" [45].

وقال عبد الرحمن أيضا: " سألت أبا زرعه عن حديث رواه زكرياء بن أبي زائدة، فقال أحدهما . يعني أبا حاتم و أبا زرعه . : عن أبي إسحق، عن عمرو بن

ميمون، عن عبد الله، عن النبي ـ ﷺ ـ أنّه كان يتعوّذ من خمس: من البخل، والجبن وسوء العمر، وفتنة الصدر، وعذاب القبر. فأيّها أصحّ ؟

فقالا: لا هذا، ولا هذا، روى هذا الحديث الثوري فقال: عن أبي إسحق، عن عمرو بن ميمون: كان النّبي ـ ﷺ ـ ... ... مرسل، والثوري أحفظهم.

وقال أبي: أبو إسحق كبر سنّه وساء حفظه بآخرة، فسماع الثوري منه قديما. وقال أبو زرعه: تأخّر سماع زهير وزكرياء من أبي إسحق"[46].

ثانيا ـ من كلام الإمام التّرمذي:

قال أبو عيسى التّرمذي: "حدّثنا محمود بن غيلان، حدّثنا أبو داود الطيالسي عن شعبة، عن عطاء بن السائب، قال: سمعت أبا حفص بن عمر يحدّث عن يعلى ابن مرّة، أنّ النبي ـ ﷺ ـ أبصر رجلا متخلّقا[47]، قال: اذهب فاغسله ثمّ لا تعد، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وقد اختلف بعضهم في هذا الإسناد عن عطاء بن السائب، وسماع شعبة وسفيان من عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين عن عطاء ابن السائب، عن زاذان، قال شعبة: سمعتها منه بآخرة.

قال أبو عيسى: يقال إنّ عطاء بن السائب كان آخر عمره قد ساء حفظه[48].

ثالثا ـ من كلام الدارقطني:

قال حدثنا محمد بن يحي بن هارون، ثنا إسحق بن شاهين، ثنا خالد بن عبدالله، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء أنّه رأى النّبي ـ ﷺ ـ حين قام إلى الصلاة كبّر ورفع يديه، قال: وحدّثني أيضا عدي بن

ثابت عن البراء عن النّبي . ﷺ . مثله، وهذا هو الصواب، وإنّما لُقِّنَ يزيد في آخر عمره ثمّ لم يعد فَتَلَقَّنَهُ وكان قد اختلط[49].

وسئل عن حديث عَبِيْدَةَ، عن عبد الله، قال: علّمنا رسول الله . ﷺ . التّشهد فقال: يرويه عطاء بن السائب، واختلف عنه فرواه قيس بن الرّبيع، عن عطاء، عن أبي البختري، عن عبيدة، عن عبد الله مرفوعا، وخالفه وهيب فرواه عن عطاء بن السائب، فإنّه اختلط في آخر عمره[50].

رابعا . من كلام أبو بكر البيهقي :

قال البيهقي: " ... وأمّا الحديث الذي أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن المقري بن محمد بن إسحق، ثنا يوسف بن يعقوب، ثنا أبو الربيع، ثنا حمّاد بن زيد ثنا حنظله بن عبيد الله، قال: سمعت أنس بن مالك . رضي الله عنه . قال: قيل: ... ثمّ يا رسول الله، أينحني بعضنا لبعض إذا التقينا ؟ قال: لا، قال: فيلتزم بعضنا بعضا، قال: لا قال: فيصافح بعضنا بعضا، قال: نعم، وهذا يتفرّد به حنظله السّدوسي، وقد كان اختلط، تركه يحي القطّان لاختلاطه، والله أعلم "[51].

خامسا . من كلام ابن عدي :

قال ابن عدي: حدثنا حمّاد، حدثني صالح، حدثنا علي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: أتيت أبان بن صمعه وقد اختلط البتة، قلت لعبد الرحمن: قبل أن يموت بكم ؟ قال: بزمان.

حدثنا ابن حماد، حدثني عبد الله، عن أبيه. وسألته عن أبان بن صمعه، قال: صالح، قلت له: أليس تغيّر بآخره ؟ قال: نعم .

حدثنا محمد بن منير المطيري، حدثنا عمر بن شيبة، حدثنا سهل بن يوسف الأنماطي، حدثنا أبان بن صمعه، عن أبي الوازع، عن أبي برزة الأسلمي،

أنّه أتى النبي ـ ﷺ ـ فقال: يا رسول الله ! علمني شيئا أستنفع به ؟ فقال: " اعزل الأذى عن طريق المسلمين " قال الشيخ: وأبان بن صمعه له من الرّوايات قليل، وإنّما عِيبَ عليه اختلاطه لما كبر، ولم ينسب إلى الضعف، لأنّ مقدار ما يرويه مستقيم، وقد روى عنه البصريون، مثل سهيل بن يوسف هذا، ومحمد بن أبي عدي، وأبو عاصم ... وغيرهم، وكلّها مستقيمة غير منكرة، إلا أن يدخل في حديثه شيء بعدما تغيّر واختلط[52].

سادسا ـ من كلام الإمام أبي حاتم بن حبان :

قال أبو حاتم: [كان إسماعيل بن عيّاش من الحفّاظ المتقنين في حداثته، فلمّا كبر تغيّر حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلّط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، والزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته حتّى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه.

روي عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ (يكون في هذه الأمّة رجل يقال له الوليد، هو أشد على هذه الأمّة من فرعون على قومه، ويقال إنّه الوليد بن عبد الملك).

وهذا خبر باطل، ما قال رسول الله ـ ﷺ ـ هذا، ولا عمر رواه، ولا سعيد حدّث به، ولا الزهري رواه، ولا هو من حديث الأوزاعي بهذا الإسناد.

ورُوِيَ عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ " خير نسائكم العفيفة "][53].

المطلب الرابع . نماذج عند الإمام أحمد بن حنبل لاختلاط الرّواة :

المثال الأول :

سئل الإمام أحمد عن حديث شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ**﴾[54] فقال: بينهن نبيكم، ونوح كنوحكم، وآدم كآدمكم [55].

قال أبو عبد الله: هذا رواه شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، لا يذكر هذا، وإنما يقول: " يتنزل العلم والأمر بينهن"، وعطاء بن السّائب اختلط، وأنكر أبو عبد الله الحديث[56].

والإمام أحمد يُعِلُّ حديث عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس لسببين:

أولهما : مخالفة عطاء بن السائب لعمر بن مرّة[57]، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، فإنّه روى الحديث ولم يذكر فيه ما ذكره عطاء من قوله: (بينهن نبيكم ونوح كنوحكم، وآدم كآدمكم) وإنّما قال . ﷺ . " يتنزل العلم والأمر بينهن".

ثانيهما: اختلاط عطاء بن السائب، لأنّه كبر واختلط فلعلّه ممّا رواه حال اختلاطه قال ابن هانئ: قلت لأبي عبد الله: حديث عطاء بن السائب فيه محمد كمحمدكم وآدم كآدم، و إبراهيم كإبراهيم ؟.

قال: ليس حديثه هذا بشيء، اختلط عطاء بن السائب، ليس فيها شيء من آدم كآدم، ولا نبي كنبيكم[58]، وشريك هو الذي روى عنه هذا الحديث، وهو ممّن لم يسمع منه قبل الاختلاط، قال أبو طالب: سألت أحمد . يعني ابن حنبل . عن عطاء ابن السائب، قال: من سمع منه قديما كان صحيحا، ومن سمع

منه حديثا لم يكن بشيء، سمع منه قديما شعبة، وسفيان، وسمع منه حديثاً: جرير، وخالد بن عبد الله وإسماعيل ـ يعني ابن عليّة ـ وعلي بن عاصم[59].

قال أبو داود: قلت لأحمد: شاكل أحمد سفيان وشعبة في عطاء؟

قال: لا، قَلَّ ما يختلف عنه سفيان وشعبة[60].

المثال الثاني :

قال أبو داود: قلت لأحمد: سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كنّا نستمتع ونحن مع نبيّنا ـ ﷺ ـ .

قال: أسأل الله عافيته، فقلت: شعيب بن إسحق، قال: شعيب سمع منه بآخر رمق[61].

قال الحسين بن إدريس ـ وهو من روى الكتاب عن أبي داود ـ : يعني أنّ شعيب بن إسحق سمع من سعيد بن أبي عروبة هذا الحديث بآخر رمق[62].

ومراد الإمام أحمد تعليل هذا الحديث من رواية سعيد بن أبي عروبة حيث تفرّد به، وأشار إلى أنّه روى عنه في اختلاطه، لأنّ شعيبا روى عنه في آخر رمق أي في آخر أيامه وهو مختلط؛ فالخلل في هذه الرّواية من سعيد بن أبي عروبة، لا من شعيب بن إسحق، لأنّ شعيبا ثقة[63].

وللإمام أحمد كلام كثير في سعيد بن أبي عروبة، ومن روى عنه قبل اختلاطه وبعده، ومن يصحّ سماعه ومن لا يصحّ له سماع منه.

المثال الثالث:

روى الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث (النّار جُبَار)[64] فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء، ثمّ قال: ومن يحدّث عن عبد الرزاق؟

قلت: حدّثني أحمد بن شبوية. قال: هؤلاء سمعوا منه بعد ما عمي، كان يُلقَّن فلُقِّنه، ليس هو في كتبه كان يُلَقَّنُهَا بعد ما عمي[65].

وقد بيّن الإمام أحمد وجه الخطأ في رواية ابن هانئ، فقال: " حدّث عبد الرّزاق: حديث أبي هريرة: (النّار جبار) إنّما هو " البئر جبار" وإنّما كتبنا كتبه على الوجه، وهؤلاء الذين أسندوا عنه، سنة ست ومائتين، وإنّما ذهبوا إليه وهو أعمى فقبله، ومرّ فيه[66].

وعبد الرّزاق أحد الأئمة المشهورين بالحديث، وإليه كانت الرّحلة في زمانه حتّى قيل: إنّه لم يُرحَل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ. ما رُحِلَ إلى عبد الرّزاق[67].

ومع ذلك فالإمام أحمد يُعِلُّ روايته لهذا الحديث مستندا في ذلك إلى قرينتين:

الأولى:

مخالفة عبد الرزاق لكل من روى هذا الحديث؛ لأنّ هذا الحديث مشهور برواية النّاس عن أبي هريرة: " البئر جبار "[68]، وكلاهما من طريق أبي هريرة.

وقد تصحّف هذا الحديث على عبد الرّزاق، أو على من قرأ له، البيهقي يذكر عن أحمد ما يفيد حصول هذا التّصحيف له، فقال: (النّار جبار) ليس بشيء لم يكن في الكتب، باطل ليس هو بصحيح، ثم نقل عن أحمد قوله أيضا: أهل اليمن يكتبون (النّار) (النير) كما إنهم يكتبون (البئر) (البير) وهو يعني. مثل ذلك. بمعنى إنّه تصحيف[69].

وقال الذهبي: " أظنّها تصحّفت عليهم؛ فالنّار قد تكتب النِّير، على الإمالة وهي على هيئة البِير، فوقع التّصحيف فيها "[70].

الثانية:

روى الأثرم عن الإمام أحمد قوله: " علي بن مسهر كان يذهب بصره، وكان يحدّثهم من حفظه، وأنكرَ عليه حديثه عن هشام، عن أبيه، عن عائشة،" كان رسول الله . ﷺ . إذا سمع المؤذن قال: وأنا..."[71]. وقال: إنّما هو عن هشام، عن أبيه مرسل[72].

وذكر الأثرم عن أحمد أنّه أنكر حديثا، قيل له: رواه علي بن مسهر. فقال: إنّ علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت، فكتب بعـد، فإن كان روى هذا غيره وإلا فليس بشيء يعتمد.

وعلي بن مسهر أحد الأئمة الثّقات المشهورين، لكن ذهب بصره فكان يحدّث من حفظه، فوقعت في حديثه الغرائب والمفاريد، فما تفرّد به في هذه الحالة لا يقبل لأنّه رواه في حال تغيّر واختلاط[73].

وقد أنكر عليه الإمام أحمد بعض أحاديثه بسبب هذه العلّة.

المثال الرابع:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدّثني أبي، قال: حدّثنا خالد بن خداش، قال: قال لي ابن وهب ورآني لا أكتب حديث ابن لَهِيعَة: إنّي لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبها، وقال لي: حديثه عن عقبة بن عامر، أنّ النّبي . ﷺ . قال: " لو كان القرآن في إهاب ما مسّته نار "[74]، ما رفعه لنا ابن لهيعة قط أوّل عمره[75].

وعبد الله بن لهيعة صدوق لكنّه خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما[76]، وقال المرّوذي: سألت أبا عبد الله عن ابن لهيعة فليّن أمره، وقال: من سمع منه متقدّما[77].

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: قال ابن المبارك سنة تسع وسبعين: من سمع من ابن لهيعة من عشرين سنة فإنّ سماعه صالح، سمعته قال: احترقت كتب ابن لهيعة زعموا في سنة أربع وستين[78].

وفي قول ابن وهب: " ما رفعه لنا قط ابن لهيعة في أوّل عمره " إشارة إلى أنّه يرويه قبل اختلاطه غير مرفوع، لكن بعد أن اختلط صار يرويه مرفوعا، وابن وهب سمعه منه قبل الاختلاط وبعده، وكان يميّز هذا من ذاك.

والإمام أحمـد أورد هذا النّص في علله، إشارة منه إلى أنّه لا يصحّ مرفوعا، وإنّما هو موقوف، ورفعه ابن لهيعة بعد اختلاطه. والله أعلم وأحكم.

الخاتمة:

أوجزت في هذا البحث القرائن التي يُتَوصّل عن طريقها إلى معرفة مضانّ العلل التي تلحق أسانيد رواية الحديث النبوي، وأشرت إلى الجهود التي بذلها العلماء المحقّقون، في سبيل التعريف بالقرائن التي قد تحيط بالأسانيد فتضعفها، كما سردت في ثنايا البحث أسماء ومصنّفات وأقوال بعضهم في ذلك.

وتوصلت من خلال البحث إلى النتائج الآتية:

1 . لا توجد قاعدة محدّدة مطردة للكشف عن مواضع وجود العلل الخفية في أسانيد الحديث.

2 . الاستعداد الشّخصي والاجتهاد المضني والجمع المسْتَوعِب لتاريخ وأسماء الرّجال وطبقاتهم وسلاسل مروياتهم ومعرفة طرقها، والتّعمّق في كلّ ذلك، بغية استخراج ما بها من وهم وخطأ أو تحريف وتزوير.

3 . الخبرة والمشاركة والذكاء والفهم الثاقب والملاحظة الصائبة، هي أدوات النّاقد للوصول إلى معرفة القرائن الكاشفة للعلل.

4 . أنّ علماء الحديث وخاصّة النّقاد منهم قد تكلّموا في العلل، وصنّفوا في أهمية القرائن لعملية النّقد عند المحدّثين.

5 . الإمام أحمد بن حنبل من العلماء النّقاد الذين أسهموا بجهد يذكر فيشكر في بيان بعض هذه القرائن.

6 . حدّد الإمام أحمد ثلاث من القرائن المهمّة لمعرفة العلل، وضرب لكل منها أمثلة لبيانها في كتابه القيّم الذي رواه عنه ابنه عبد الله ((العلل ومعرفة الرّجال)).

7 . تعد قرينة سلوك الجادّة من القرائن المهمّة التي تُعرَف بها العلل.

8 . قرينة عدم وجود الإسناد في كتب الشيخ من القرائن التي تدلّ على العلل.

9 . قرينة الاختلاط من أكثر القرائن أهمية في معرفة العلل التي تلحق أسانيد الأحاديث وتؤثر فيها وفي المرويات سلبا لصحّتها.

وأسأل الله الكريم ربّ العرش العظيم أن يتقبل هذا العمل، وينظر إليه بعين الرضا ويجعل ثوابه في موازين والدينا وموتانا، ويغفر لمشايخنا وأساتذتنا، إنّه أهل ذلك والقادر عليه، وصلّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليما، والحمد لله عودا وبدءا، و لا حول ولا قوّة إلا بالله العلّي العظيم.

الهوامش والتعليقات:

1 . سورة: آل عمران: الآية : 102.
2 . سورة: النساء : الآية:1.
3 . سورة الأحزاب : الآيتين: 70، 71.
4 . معرفة علوم الحديث. ص 113
5 . علوم الحديث. ص116.
6 . ينظر: علم علل الحديث.49/1.
7 . علوم الحديث.ص117.
8 . تذكرة الحفاظ. 1/ 430.
9 . المجروحين.33/1.
10 . ينظر: شرح العلل. ص 161.
11 . المرجع السابق.ص182.
12 . علل أبي حاتم. 106/1
13. النكت على ابن الصلاح. 714/2.
14 . معرفة علوم الحديث. ص118
15. شرح العلل. ص377.
16 . رواه أحمد في مسنده. حديث رقم: (7125).
17 . الحديث بهذا الإسناد أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب بدء الخلق. باب صفة الجنّة وأنّها مخلوقة. حديث رقم: (3073)، ومسلم في صحيحه. كتاب الجنّة وصفة نعيمها. باب أوّل زمرة تدخل الجنّة. حديث رقم: (2834).
18 . أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب الأنبياء. باب خلق آدم وذريته. حديث رقم: (3327) عن جرير، كما أخرجه مسلم في صحيحه. كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها. باب أول زمرة تدخل الجنة. حديث رقم: (15)، وابن حبان في صحيحه. حديث رقم: (7437) كلاهما عن جرير أيضا.
19 . لأن هذا الحديث رواه أيضا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. ينظر في ذلك: ما رواه أحمد في مسنده حديث رقم: (7120).
20 . أخرجه البخاري في صحيحه بهذا السند. كتاب الرقائق. باب كيف كان عيش النبي ﷺ .. رقم الحديث: (6095).

21. ينظر: شرح علل الحديث. ص 390.

22. الحديث أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار. 1/ 224 من طريق خالد بن عبد الله، والبيهقي في السنن الكبرى. 81/2 من طريق جرير، كلاهما عن حصين بن عمرو بن مرّة، قال: " دخلت مسجد حضرموت فإذا علقمة بن وائل يحدّث، عن أبيه، أنّ رسول الله ﷺ .كان يرفع يديه في الصلاة قبل الركوع وبعده".

23. هو سعيد بن فيروز الطائي الكوفي، ثقة وكان يرسل وفيه تشيّع، قتل بالجماجم سنة 83هـ. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل. 54/1/2، والتقريب. ص180.

24. هو عبد الرحمن بن عائذ بن قوط الكندي الثمالي، أمير حمص، تابعي ثقة. ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير. 1/3 /224، و الجرح و التعديل. 2/ 2270، والتقريب.ص285.

25. العلل ومعرفة الرجال.463/1. حديث رقم: (1058).

26. تهذيب الكمال. 2/ 558.

27. ينظر: المرجع السابق.8/ 25.

28. ينظر: سير أعلام النبلاء. 11/ 89. 90.

29. الحديث أخرجه أبو داود في سننه. كتاب الصلاة. باب رفع اليدين في الاستسقاء. حديث قم: (1169) عن أبي خلف، عن محمد بن عبيد به، وابن خزيمة في صحيحه. كتاب الصلاة. باب صفة الدعاء في الاستسقاء. حديث رقم: (1416) من طريق علي بن الحسن بن إبراهيم، عن محمد بن عبيد به، والحاكم في مستدركه. كتاب الاستسقاء. حديث رقم: (1222) من طريق الحسن بن علي بن عفان العامري، عن محمد بن عبيد به، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه.

30. العلل. 347/3. حديث رقم: (5530).

31. هو محمد بن عبيد بن أبي أميّة الطنافسي الكوفي الأحدب، ثقة يحفظ. من الحادية عشرة. مات سنة 204هـ. ينظر ترجمته في: التقريب. ص 429.

32. هو يعلى بن عبيد بن أبي أميّة الكوفي. أبو يوسف الطنافسي، ثقة إلا في حديثه عن الزهري ففيه لين، من كبار التاسعة، مات سنة بضع وستين ومائتين، وله تسعون سنة. ينظر ترجمته في: التقريب، ص 538.

33. سؤالات أبي داود لأحمد. رقم: (2123).

34. الجرح والتعديل.40/8.

35. سؤالات أبي داود .ص 262.

36 . الكامل.1941/5.

37 . العلل. 1292.

38. ينظر تراجم المذكورين في هذه الفقرة في: الاغتباط بمن رُمِي بالاختلاط.

39 . الاعتباط بمن رمي بالاختلاط. ص 58.

40 . شرح العلل.308.

41 . ينظر: علوم الحديث.ص352.

42 . المصدر السابق. ص352.

43 . ينظر: تاريخ ابن معين. برواية الدوري. 204/2.

44 . ينظر: الجرح والتعديل.505/1.

45 . العلل.330/1. رقم: (668).

46 . العلل. 2/ 166. رقم : (1990).

47 . أي عليه أثر الخلوق وهو الطيب. ينظر اللسان. مادة (خلق).

48 . ينظر: سنن الترمذي. حديث رقم: (2816).

49 . ينظر: سنن الدارقطني.294/1.

50 . ينظر: علل الدارقطني . 188/5.

51 . سنن البيهقي الكبرى. 100/7. حديث رقم: (13351).

52 . ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال. 392/1.

53 . ينظر : المجروحين. 1/ 125.

54 . سورة الطلاق : من الآية 12.

55 . حديث عطاء أخرجه الحاكم في مستدركه. 2/ 492، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وهذا يعد من تساهله.

56 . ينظر: المنتخب من السنن. ص125. رقم: (58).

57 . هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلِي، أبو عبد الله الكوفي الأعمى. ثقة عابد كان لا يدلس. رمي بالإرجاء. من الخامسة. مات سنة عشر ومائة. وقيل قبلها. ينظر ترجمته في: التقريب.263.

58 . ينظر: سؤالات أبي داود. رقم: (1891).

59 . ينظر: الجرح والتعديل. 6/ (1848).

60 . ينظر الجرح والتعديل.6/ (1848).

61 . ينظر: شرح العلل. ص311.

62 . الموسوعة.42/2.

63 . هو شعيب بن إسحق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري. ثم الدمشقي. ثقة. رمي بالإرجاء وسماعه من سعيد بن أبي عروبة بآخرة. من كبار التاسعة. مات سنة تسع وثمانين. ينظر ترجمته في: التقريب. ص28.

64 . أخرجه أحمد من هذا الطريق في مسنده: 153/3، والبيهقي في سننه الكبرى.8/ 344 . 345.

65 . ينظر: تهذيب الكمال.3415/18، وشرح العلل. ص320 . 321.

66 . سؤالاته. رقم: (2101).

67 . ينظر: شرح العلل. ص 320.

68 . رواه البخاري في صحيحه. كتاب الزكاة. باب في الركاز الخمس. حديث رقم: (1428)، ومسلم في صحيحه. كتاب الحدود. باب جرح العجماء والمعدن جبار. حديث رقم: (1710).

69 . ينظر: السنن الكبرى. 344/8 . 345.

70 . ينظر: السير. 569/9.

71 . رواه الحاكم في المستدرك. كتاب الصلاة. باب فضل الصلوات الخمس. رقم: (75). من طريق حفص بن غياث عن عروة عن أبيه عن عائشة. مرفوعا، و لا اعتداد بهذه المتابعة. لأن حفص بن غياث تغيّر حفظه بآخرة. ينظر: التقريب.ص322.

72 . ينظر: شرح العلل. ص322.

73 . ينظر: المصدر السابق. ص322.

74 . الحديث يرويه من هذا الطريق الدارمي في سننه. كتاب فضائل القرآن. باب فضل من قرأ القرآن. حديث رقم: (3192)، وأحمد في مسنده. حديث رقم: (16956)، وابن عدي في ((الكامل)). 231/8، والبغوي في شرح السنة.436/4، كلهم عن ابن لهيعة عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر مرفوعا.

75 . ينظر: العلل.131/2.

76 : ينظر: التقريب. 262.

77 . ينظر: الموسوعة. 2/ 278.

78 . ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد. رقم: (26).

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم . برواية حفص عن عاصم.

1 . الاغتباط بمن رمي بالاختلاط. برهان الدين سبط العجمي. ط 2.الدار العلمية. دلهي. الهند.1986م.

2 . تاريخ ابن معين. يحي بن معين. تحقيق. أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة.1979م.

3 . تذكرة الحفاظ. شمس الدين الذهبي. دار التراث العربي. بيروت.(د ت).

4 . تقريب التهذيب. لابن حجر العسقلاني. اعتنى به عادل مرشد . ط 1. مؤسسة الرسالة. بيروت. 1996م.

5 . تهذيب الكمال في أسماء الرّجال. أبو الحجّاج المزّي. تحقيق بشّار عواد. ط 1. مؤسسة الرّسالة. بيروت. 1980م.

6 . الجامع الصّحيح. محمد بن إسماعيل البخاري. رقّمه محمد ديب . ط3. دار ابن كثير. بيروت. 1987م .

7 . الجرح والتّعديل. ابن أبي حاتم الرّازي. ط 1. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر أباد. الدكن. الهند. (د ت).

8 . سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر. بيروت. (دت) .

9 . سنن الترمذي. أبو عيسى الترمذي. تحقيق أحمد شاكر. دار إحياء التّراث العربي. بيروت. (د ت) .

10 . سنن الدّارقطني. علي بن عمر الدّارقطني. تحقيق السيد عبد الله هاشم. دار المعرفة. بيروت.1966م.

11 . سنن الدّارمي. عبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي. تحقيق فواز أحمد وخالد السبع. دار الكتاب العربي. بيروت.1987م.

12 . سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرّواة وتعديلهم. تحقيق زياد محمد منصور. ط1. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. 1994م.

13 . سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي. تحقيق شعيب الأرناءوط، ومحمد نعيم ط 9. مؤسسة الرّسالة. بيروت. 1413 هـ .

14 . السّنن الكبرى. أبوبكر البيهقي. تحقيق محمد عبد القادر عطا. مكتبة دار الباز مكة المكرّمة.1994م.

15 . شرح السّنّة. حسين بن مسعود البغوي. تحقيق شعيب الأرناءوط، و محمد زهير. ط2. المكتب الإسلامي دمشق. سوريا. 1983م.

16 . شرح علل التّرمذي. ابن رجب الحنبلي . تحقيق صبحي السّامرائي. ط 2. عالم الكتب. 1985م.

17 . شرح معاني الآثار. أبو جعفر الطّحاوي. تحقيق محمد زهري النّجار. ط 1. دار الكتب العلمية. بيروت. 1985م.

18 . صحيح مسلم. مسلم بن الحجّاج. رقّمه محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت. 1954م.

19 . علل أبي حاتم. ابن أبي حاتم الرّازي. دار المعرفة. بيروت.1405هـ.

20 . العلل ومعرفة الرّجال. أحمد بن حنبل. تحقيق وصي الله عباس. ط 1. المكتب الإسلامي. دار الخاني. الرياض. 1408هـ.

21 . علوم الحديث. ابن الصلاح. حققه نور الدّين عتر. نشر المكتبة العلمية. بيروت. لبنان. 1981م.

22 . الكامل في ضعفاء الرّجال. عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق يحيى مختار عزاوي. دار الفكر . بيروت. 1988م.

23 . لسان العرب. ابن منظور. دار صادر . بيروت. لبنان. (د ت).

24 . المجروحين والضعفاء والمتروكين. ابن حبان البستي. تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط 1. دار الوعي. 1396هـ .

25 . المستدرك على الصحيحين. الحاكم النيسابوري. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. ط 1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 1411هـ. 1990م.

26 . مسند الإمام أحمد. أحمد بن حنبل. مؤسسة قرطبة. مصر. (مصورة عن الطبعة الميمنية).

27 . المنتخب من العلل للخلال. ابن قدامة المقدسي. تحقيق طارق عوض الله. ط 1. دار الرّاية للنشر والتوزيع. الرّياض. 1998م.

28 . موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله. ترتيب السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبد الرّزاق. ط1. عالم الكتب. 1997م.

29 . النكت على كتاب ابن الصلاح. ابن حجر العسقلاني. تحقيق ربيع بن هادي عمير. ط 1. المجلس العلمي لإحياء التّراث الإسلامي. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة.1984م.